

جذور التاريخ العثماني-الصفوي* (1500 - 1555) (عادل علوش)

مراجعة هيثم مزاحم

تتناول هذه الدراسة (أطروحة الدكتوراه أساساً)، التي تتألف من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة (استنتاجات عامة) وملاحق، جذور الصراع العثماني/الصفوي وتطوره خلال نحو نصف قرن (1500 - 1555م). في العام 907هـ/1501م، أعلن الشاه إسماعيل (1501 - 1524م) خلافته للآمنند ميرزا، آخر حكام أسرة أقويونلو حيث دخل عاصمة الدولة الإيرانية آنذاك، تبريز، وبذلك كانت ولادة الإمبراطورية الصفوية التي حكمت إيران على مدى قرنين (1501 - 1736م) وجعلت المذهب الشيعي الإثني عشري المذهب الرسمي للدولة. وقد كان لهذا الأمر تأثير على الواقع الجيوسياسي للشرق الأوسط بسبب ما أثاره من شقاق بين إيران وجيرانها من المسلمين السنة. شكل تأسيس الدولة الصفوية ظاهرة فريدة. فقبل العام 907هـ/1501م، كان الصفويون زعماء لحركة صوفية أنشأها الشيخ صفي الدين إسحاق (650 - 735هـ/1252 - 1334م) في أردبيل، بعد الغزو المغولي لإيران.

تطورت الحركة الصوفية الصفوية إلى قوة سياسية معتبرة تمكنت لاحقاً من الوصول إلى أعلى سلطة في إيران، كما اكتمل تنظيمها من قبل الشاه إسماعيل الذي تولى وظائف الزعيم الروحي للحركة الصوفية إلى جانب

سلطاته الزمنية في الدولة. وهكذا شكل وضع المذهب الشيعي الإثني عشري كدين رسمي للدولة المحصلة النهائية للجهود التي تكبدتها الطريقة الصوفية الصفوية، بينما كانت الطريقة في بداياتها في أردبيل تقع في الإطار العام للإسلام السني. ومع الوقت تحوّلت إلى مؤسسة حاكمة، وتحوّلت قاداتها إلى مدافعين أقوياء عن التشيع.

ويعزو الكاتب جذور هذا الأصل المزدوج للطريقة الصوفية الصفوية إلى الأحداث التي أَلَمّت بغرب آسيا في القرن الخامس عشر للميلاد، وأبرزها غزوات تيمورلنك (1370 - 1405م) للمنطقة والتي طالت إيران والشام والأناضول، والتي عجزت عن بناء إمبراطورية مستديمة وأدت إلى زعزعة الاستقرار لهذه المنطقة. وجاء انتصار تيمور وأسرهُ للسلطان العثماني بايزيد يلدرم (1389 - 1402م) في أنقرة ليقود إلى نهضة الإمارات التركمانية في المنطقة من جديد. وقد تميّز تاريخ إيران والأناضول وشمال سوريا بصعود التركمان الذين كانوا تواقين لتأكيد استقلالهم من خلال عمليات التمرد.

ففي إيران، برزت عشيرتا قراقوينلو وأقوينلو من داخل الأوساط التقليدية المعتبرة في محيط بحيرة فان، وديار بكر وأستا دولتين متنافستين. غير أن أوزون حسن (1453 - 1478) أحد حكام أسرة أقوينلو تمكن لاحقاً من إبعاد منافسيه من قراقوينلو واستقل بحكم كل إيران، وسعى لإقامة إيران الكبرى عبر ضمّ التركمان في شرق الأناضول، لكنه لم يكن يملك القدرة على مجارة التفوق العسكري للعثمانيين بقيادة السلطان محمد الثاني (1451 - 1481م) الذي أوقع به هزيمة قاسية قضت على مخططاته الكبرى.

ومع قيام الدولة الصفوية، كانت إيران الشيعية مطوّقة بدول سنية، من الشمال الغربي العثمانيون، ومن الشرق الأوزبك، ومن الغرب المماليك، ووقعت سلسلة مواجهات بين كل من العثمانيين والأوزبك مع الصفويين. وكان الصراع الصفوي - الأوزبكي نتيجةً للتنافس من أجل السيطرة على مقاطعة خراسان.

أما الصراع العثماني - الصفوي، الذي يقوم المؤلف بدراسة جذوره وأسباب تطوره في هذا الكتاب، فمرّده إلى أتباع الصفويين من القزلباش، وهم ينتمون في غالبيتهم إلى عشائر تركمانية في الأناضول كانت ترتبط بالشاه إسماعيل الصفوي بصلاتٍ روحية قوية. وحيث إن طموحات الشاه إسماعيل كانت تتوجه مباشرة إلى الأناضول، فقد شكل قيام الدولة الصفوية في إيران تهديداً بديهاً لاستقرار المقاطعات الأناضولية للإمبراطورية العثمانية، بسبب قدرة الصفويين على استعمال القزلباش، وتأثيرهم على سكان تلك المناطق من أجل تحقيق غاياتهم السياسية. ويستدل المؤلف على ذلك بقوله إن ظهور الصفويين أدى فوراً إلى فترة عدم استقرار داخلي في الأناضول العثماني، واجهت السلطان العثماني بايزيد الثاني (1481 - 1512م)، الذي كان عليه الاستعداد لمواجهة الدولة الوليدة المجاورة.

ومع مجيء السلطان سليم الأول (1512 - 1520م) انقلبت الأدوار حيث قرّر السلطان التعاطي مع مشكلة التركمان الأناضوليين المتمردين ليس كمشكلة داخلية بحتة بل أيضاً كصراع مع جذورها الإقليمية. فكان قراره بشنّ هجوم على الدولة الصفوية في إيران نجمت عنه هزيمة الشاه إسماعيل في معركة جالديران في رجب 920هـ/ آب (أغسطس) 1514م. غير أن الانتصار العثماني لم يستكمل بعمل لإسقاط الدولة الصفوية، إنما اقتصر على جعلها في موقع دفاعي وسبّب تراجعاً واسعاً لنشاطاتها في داخل الأناضول.

أما في عهد السلطان سليمان القانوني (1520 - 1566م) فقد تركزت السياسة العثمانية على الاحتواء الجغرافي للصفويين، وذلك بسبب التحديات الأخرى التي كانت تواجهها السلطنة العثمانية على امتداد حدودها الأوروبية. وخلال هذه الفترة، تولى العرش الصفوي الشاه طهماسب (1524 - 1576م) والذي كان أقلّ ميلاً للمواجهة من أسلافه تجاه العثمانيين، إضافةً إلى ما واجهه من اضطراب داخلي سبّبه النزاعات بين العشائر المؤيدة له، كذلك بين أعضاء أسرته. وقد استغل العثمانيون هذه الظروف فشّنوا عدداً من الحملات ضد الدولة الصفوية تمكنوا خلالها من السيطرة على بعض الأراضي. وهكذا

عاد الصراع العثماني - الصفوي خلال فترة سليمان/ طهماسب كنزاع حدود رغب الطرفان في حله من خلال التوقيع على معاهدة أماسيا في العام 1555م.

ويرى الباحث علوش أن اختزال الصراع العثماني - الصفوي إلى مواجهة بين دولتين لأنّ كلاّ منهما تعتنق شكلاً مختلفاً من الإسلام، أي بسبب الاختلاف المذهبي، هو تبسيط للمسألة ولا يتيح تفحصها بدقة، فالمسألة فضلاً عن الصراع المذهبي بين الدولتين، هي أساساً صراع جيوبوليتيكي بينهما على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر.

ويذهب الباحث إلى أن المواجهة العثمانية - الصفوية ينبغي النظر إليها على ضوء العلاقة المتعارضة لكل من الطرفين مع المماليك والأوزبك، وحكام الهند من المغول من جانب، ومع الغرب المسيحي من جانب آخر. ولعلّ هذا ما حاول المؤلف عمله في هذه الدراسة، من خلال التركيز على تطورات العلاقات بين العثمانيين، والصفويين، والمماليك.

إذن يؤكد الكاتب في استنتاجاته على هذه المسألة معتبراً أن الجذور السياسية للصراع تعود إلى التاريخ الاجتماعي لغرب إيران وجنوب الأناضول وشمال سوريا، وهي المنطقة التي كانت تقطنها قبائل تركمانية حازت على سلطة متنامية خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر بعد انهيار المركزية العثمانية إثر غزوات تيمور.

مع ذلك، فإن ترسيخ السلطة العثمانية، بعد فتح القسطنطينية والتمدد اللاحق للإمبراطورية في الأناضول، أدى إلى تقليص سلطة القبائل التركمانية وانحسار استقلالها الجزئي. وكانت هذه الظروف ملائمة - في نظر الكاتب - لنجاح الدعاية الدينية ذات البعد السياسي البارز. ففي هذه الفترة بالذات، قام الشيخ جنيد مؤسس الطريقة الصوفية الصفوية برحلته إلى الأناضول وأجزاء من سوريا، حيث لقي العقائد الشيعية المتطرفة في هذه المناطق. ولما كان يبحث عن أتباع لطريقته بعد طرده من أربيل، قرّر الشيخ جنيد كسب التركمان إلى

صفه من خلال اتخاذه لشعائهم في التشيع الشعبي حيث نجح وأتباعه من بعده في تحريك هؤلاء الأتباع لتحقيق أهدافهم الخاصة.

وشكل نجاح الشاه إسماعيل، في تأسيس المملكة الصفوية عام 1501، خطراً على حكام سوريا والأناضول، أي على المماليك والعثمانيين على السواء. إذ كان الصفويون يرتبطون بصلات روحية وثيقة مع أتباعهم التركمان في كلا الإمبراطوريتين العثمانية والمملوكية، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة واستغلال الصفويين له لتنفيذ أهدافهم. إلا أن المواجهة الصفوية - العثمانية لم تكن مواجهة عثمانية سنية للدولة الشيعية الجديدة في إيران فحسب، وإنما رد فعل عثماني على الطموحات السياسية التوسعية للصفويين في الأناضول. ويدلّل المؤلف على هذا التفسير بأمرين اثنين: الأول هو أن الشاه إسماعيل كان، قبل ظهور الدولة الصفوية، يركّز اهتمامه أولاً على الأناضول حيث خططت القيادة الصفوية للانضمام إلى التمرد الواسع في الأناضول عام 1500م. لكن الخطوات التي اتخذها العثمانيون حرمتهم من المشاركة في هذا التمرد.

أما الأمر الثاني فهو أن إعلان المذهب الشيعي الإثني عشر مذهباً رسمياً للدولة في إيران لم يكن في معظمه إلا من أجل إيجاد إطار إداري شرعي للدولة الجديدة من جهة، وإرضاء لعقائد الناس في إيران حيث كان التشيع الشعبي مسيطرأ على كل المستويات الشعبي والنخبوي، أي في أوساط الشعب والطبقة الحاكمة على السواء، من جهة أخرى.

ويذهب الباحث علوش إلى استمرار التشيع المغالي في إيران حتى نهاية النصف الأول من القرن السادس عشر، وأنه فقط في نهاية عهد الشاه إسماعيل وخلال عهد طهماسب تطور التشيع إلى الشكل الإثني عشري بعد مجيء عدد من العلماء الإثني عشرية من سوريا إلى إيران حيث أصبحوا وسيلة هذا التحول.

ويضيف الكاتب دليلاً آخر على فرضيته القائلة بأولوية العامل

الجيوستاسي الإقليمي على العامل المذهبي في الصراع الصفوي - العثماني، والذي تمثل في التحالف الضمني الصفوي - المملوكي ضد العثمانيين الذين شكلوا خطراً على كلتا الدولتين، رغم كون المماليك من المسلمين السنة بل وحُماة للخلافة السنية آنذاك قبل هزيمتهم في معركة مرج دابق على يد العثمانيين ثم سقوط دولتهم لاحقاً بدخول العثمانيين إلى سوريا ومصر (1516، 1517).

وإذا كانت استراتيجية الصفويين هي عدم الدخول في حروب على كل الجبهات، أي مع العثمانيين، والمماليك، والأوزبك في وقت واحد، فإن استراتيجية العثمانيين، حتى في معركة جالديران عام 1514م التي لم تكن معركة ضد «الهرطقة»، كانت تهدف إلى إنهاء النشاطات الصفوية في الأناضول، من خلال نقل المعركة إلى أراضيهم وجعلهم في موقع دفاعي.

وهكذا يرى الكاتب أن فرضيته تفسّر سبب سقوط دولة المماليك السنية على يد العثمانيين السنة، الذين اكتفوا في صراعهم مع الصفويين الشيعة باحتلال بعض المناطق (العراق وكردستان) فقط في عهد السلطان سليمان القانوني في حملات 1534 - 1535، والتي انتهت بتوقيع معاهدة أماسيا للسلام بين الدولتين عام 1555، كما سبق ذكره.

وقد نجم عن الصراع العثماني - الصفوي توقّف الغزوات العثمانية لأوروبا حيث ركّز السلطان سليم اهتمامه على جاراته المسلمتين. لكن سقوط دولة المماليك وضمّ أراضيها إلى السلطنة العثمانية أعاد اهتمام العثمانيين بالصراع مع أوروبا المسيحية وجعل الصراع مع الصفويين ثانوياً، ولاسيّما في عهد سليمان الثاني الذي تميّز بصعود قوة أعدائه الأوروبيين ومبادرتهم إلى الهجوم ليس فقط في أوروبا الوسطى بل في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي على حدٍ سواء. فقد شكّلت السياسة التوسعية للإمبراطور شارل الخامس (1519 - 1556م) وعلاقاته مع آل هابسبورغ في المجر وبوهيميا، إضافة إلى التواجد المتزايد للبرتغاليين في المحيط الهندي، شكّلت معاً تهديداً لأمن الإمبراطورية العثمانية مما استوجب ردّاً حاسماً من

قبل السلطان سليمان الثاني. وفي الطرف الآخر، كان الصفويون في عهد طهماسب يواجهون تهديداً متنامياً لدولتهم من قبل الأوزبك بقيادة عبید خان. وساهمت هذه الظروف في تحوّل سياسة العثمانيين من الهجوم والتوسع في أراضي الصفويين إلى سياسة احتواء الصفويين فقط إلى أن تم توقيع الصلح الآنف الذكر.

ولئن كانت تلك هي الأطروحات الأساسية للدراسة، فإن فصول الكتاب قد توزعت على الشكل التالي: الفصل الأول: «سقوط القسطنطينية وما بعدها»، حيث يعرض الكاتب في هذا الفصل صعود العثمانيين الأتراك بدءاً من فتحهم للقسطنطينية بعد هيمنتهم على منطقة الأناضول والبحر الأسود، وصولاً إلى تهديدهم لجيرانهم المسلمين في سوريا وإيران كما لتجارة الجمهوريات الإيطالية مع هذه المناطق، وانتهاءً بتهديدهم للممالك الأوروبية في قلب أوروبا في عهد السلطان محمد الفاتح (1451 - 1481م)، ولاسيما في أوروبا الوسطى والبلقان.

ويعرض الكاتب لعلاقات العثمانيين مع حكام إيران من أسرة أقوينلو التركمانية ولاسيما في عهد الحاكم أوزون حسن الذي كانت سياسته عدائية تجاه العثمانيين حيث شن هجمات عدة على مواقعهم في شرق الأناضول انتهت بهدنة عام 1461م، ثم عادت الحروب مجدداً عام 1473م وأدت إلى هزيمة أوزون حسن ووضع نهاية لطموحاته التوسعية ومكّنت العثمانيين من السيطرة على الأناضول كله عام 1475م.

وفي هذا الفصل أيضاً عرض للصراع العثماني - المملوكي على منطقة طوروس، أي الأراضي الإيرانية التابعة لأسرة أقوينلو، والذي تآرجح بين صراعات بين حاكم ذو القادر (الإسكندرون اليوم) الذي تمرّد على المماليك ودعمه العثمانيون، وبين هدن وعلاقات تحالف مؤقتة فيما الصراع الضمني مستمر إلى أن تفجّر الصراع حروباً واسعة أبرزها معركة مرج دابق، وآخرها الفتح العثماني لأراضي الدولة المملوكية والقضاء عليها.

ويسلط الكاتب الضوء على تأثير التوسع العثماني على التجارة الدولية بسبب سيطرتها على طرق هذه التجارة بين الشرق والغرب بعد احتلالها للبوسفور وشبه جزيرة الأناضول؛ حيث كانت قادرة على تهديد التجارة بين آسيا وأوروبا أي التجارة من الصين والهند إلى أوروبا وبالعكس، وبين سوريا وإيران. وكان هذا الأمر سبباً في النزاعات بين إيران والعثمانيين، وبين الأوروبيين والعثمانيين.

أما الفصل الثاني فقد خصّه الباحث لدراسة أصول الصفويين وظهورهم كطريقة صوفية ثم تحوّلهم إلى قوة سياسية تمكنت من تسلّم زمام السلطة في إيران بعد إبعاد سلطة أسرة قوينلو، بدءاً من جهود الشيخ صفي الدين إسحاق (ت 1344م) مؤسس الطريقة الصوفية في أردبيل، إحدى بلدان أذربيجان، مروراً بجهود الشيخ جنيد (1447 - 1460م) جد الشاه اسماعيل، وانتهاءً بوصول الشاه اسماعيل إلى السلطة عام 1500 - 1501م. حيث شهدت الطريقة تحوّلًا إلى قوة سياسية عسكرية ثم إلى سلطة دينية - سياسية شيعية في آن واحد، في إيران خلال قرنين وأكثر من الزمن.

في الفصل الثالث، يعرض الباحث لجذور الصراع الصفوي - العثماني وأسبابه وأبرز المعارك التي بدأت بمبادرة من الصفويين الذين كانوا يحركون أتباعهم القزلباش التركمان في الأناضول لتهديد ركائز الإمبراطورية العثمانية واستقرارها، إلى أن وقعت المعركة المباشرة بين الصفويين والعثمانيين والتي أدت إلى هزيمة الصفويين هزيمة ساحقة عام 1501، واستكملت المعارك لاحقاً من أجل إنهاء تمرّد التركمان القزلباش في الأناضول واحتواء التهديد الصفوي وجعله في موقع الدفاع عن أراضيه المهدّدة بالاحتلال. وهذه مرحلة السلطان بايزيد الثاني (1481 - 1512م). أما الفصل الرابع، فيخصصه الكاتب لعرض المرحلة الثانية من الصراع العثماني - الصفوي أي في عهد السلطان سليم الأول (1512 - 1520م) ابن السلطان بايزيد، حيث تميّز عهده بالتوسع العثماني، ولاسيّما في مسألة الصراع مع الصفويين. فلم يكتفِ السلطان سليم ياووز باحتواء الخطر الصفوي وتدخلاته في الأناضول إنما أراد قلعه من

جذوره فشن هجمات واسعة على الدولة الصفوية أدت إلى احتلاله لأراض تابعة لها بعد الانتصار في جالديران (1514م) وما تلاه، حيث دخل العثمانيون عاصمة الصفويين: تبريز.

أما في عهد السلطان سليمان الثاني (1520 - 1566) فقد تركزت جهود العثمانيين على الاحتواء الجغرافي للصفويين من خلال احتلال العراق العربي وكردستان وإقامة حاجز طبيعي بين دولتهم في الأناضول والصفويين في إيران، إلى أن تم توقيع اتفاقية أماسيا للسلام عام 1555م، التي اعتبرت نجاحاً لسياسة الاحتواء إذ أقرت الحدود بين الدولتين لصالح السيطرة العثمانية على الأراضي التي احتلها العثمانيون.

ويضم الكتاب أربعة ملاحق على الشكل التالي: الملحق الأول يتحدث عن شخصية الشاه إسماعيل وشعره الذي يتضمن غلوّه الشيعي. وفي الملحق الثاني دراسة للمصدر الاشتقاقي لتسمية الصفويين. أما الملحق الثالث فهو رسالة من الشاه إسماعيل إلى أحد عملائه في الأناضول موسى تورغوت أوغلو. والملحق الرابع والأخير يتضمن فتوى عثمانية من كمال باشا زاده ضد الشاه إسماعيل وأتباعه القزلباش في الأناضول، تعتبر أن الجهاد ضدهم واجب وتكفرهم وتبيح دماءهم.

